

لعنة العناوين... غربة المضامين

نعم في العناوين وتفصيلها تكمن اللعنة؛ لأنها فارغة ومن دون تفاصيل أساساً بدليل ألا مضامين في الأمر. المضامين قدرها أن تكون مغيبية؛ لأنها لن تسر ولن تبعث ارتياحاً لدى أحد، وبطبيعة العناوين الفارغة والجوفاء التي ترفع، وهي لا ترفع في واقع الأمر. إنها تذهب إلى الحدود القصوى من الانهيار والسقوط.

كل هذا الاضطراب والوهم من حولنا ضمن باقة طويلة عريضة موعود بها شعوب الغفلة، نتاج عناوين تلقى وترمى هكذا كما يُلقى أحدهم ورق المحارم في جلسة سرية خاصة؛ في فحص ساذج لا يكلف نفسه أمر التعقُّق والتقصّي يمكن أن تستنتج وتقف على القشر من الإنجاز في أوطان تشجج في بحر من الثروات، ويخصبها ومألها الفقر والذل والاستجداء والاستهلاك في الوقت نفسه في أسوأ صورته وشواهد.

كل ما يمكن أن نطلق عليه شبح إنجاز، من باب التهمك هو نتاج عناوين لا مضامين. نتاج «سوف»، ونتاج بيع الناس سمكاً في البحر، ونتاج ودهم بالجنة؛ فيما هم في عمق ولبّ الجحيم.

العالم مليء ومكتظ ومزدحم بالعناوين. وحُسنُنا الشاملة وفقرنا العام ليس بسبب العناوين، نحن نحمل العناوين تلك؛ لكن لا أحد يكثرث أو يلتفت إلى مضامينها. الالتفات إلى المضامين إدانة صريحة لمن تركونا تحت عرائها وهمها، هم من صنعوا ذلك الوهم والعراء وصدروه كما يصدرون الوفود للامتنان على أذانيهم وعنائهم الملفت في العناوين؛ بالعودة إلى أحد راشد ثاني ذات تسع في إمارة أبوظبي ومقولته ابنة وقتها من دون تصعق أو تحضير: «في العناوين كثيراً ما تكمن اللعنة»، يكمن العبث الذي يدور وراء رواج العناوين وتغييب وحبس المضامين ومصادرتها.

في نهاية الأمر، الشعوب لن تحيا على العناوين كما أنها لن تحيا على الوعود. ومن الشرف لها أن تموت جوعاً من هذا الحقل لأمن الكيان الصهيوني وتطوره الاقتصادي، وخصوصاً في ظل الشكوك حول استمرار إمدادات الغاز من مصر وإمكانية في تصدير النفط لتعزيز موقعه الاقتصادي، وخصوصاً مع الأردن والدول الأوروبية.

وقد أشار تقرير الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي إلى أن حوض البحر المتوسط يمتلك احتياطي نبط يصل إلى 1.7 مليار برميل من النفط، إضافة إلى 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي يسهل الاكتشاف هناك.

والشركة الأمريكية Noble Energy هي التي اكتشفت حقل لفيثان، ومكاتبها الرئيسية في مدينة هيوستن، تكساس، وهي التي تدير حقلي تمار وداليت في الكيان، ولديها عمليات تنقيب كثيرة حول العالم، منها في خليج المكسيك وقبرص وغرب إفريقيا. أما عن الشركات الأخرى التي تدير الحقل فأغلبها شركات صهيونية.

بُنيت أنابيب نابوكو حتى تتمكن الشركات في الكيان من تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وخصوصاً في ظل ارتفاع الطلب عليه في أوروبا وشح الموارد الطبيعية فيها، وتبدأ هذه الأنابيب من الحدود التركية - الجورجية والتركية - العراقية، إلى داخل تركيا وبلغاريا وهنغاريا لتنتهي في النمسا على طول 3.900 كيلومتر، وقد وقعت كل من هذه الدول اتفاقيات حول بناء هذه الأنابيب على أراضيها، ويستطيع الكيان الارتباط بهذه الأنابيب مباشرة من حقله البحرية.

وتبلغ قدرة هذه الأنابيب الاستيعابية نحو 31 مليار متر مكعب في العام، ومن المزمع أن يبدأ استخدام هذه الأنابيب في العام 2017. وقد تأسست شركة نابوكو في النمسا، وتمتلك 6 شركات فيها أسهماً متساوية، إحداهما شركة (BOTAS) التركية، و (Bulgargaz) البلغارية، و (Tranzgaz) الرومانية و (MOL) الهنغارية، والنمساوية (OMV) والأخيرة ألمانية (RWEST).

وفي تقرير لسايمون هندرسون (مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن) نشر في 3 ديسمبر 2012، يكشف بعض المعلومات عن الشركات المتصارعة، حيث أعلنت شركة «وودسايد للبترول» أنها ستشتري حصة قدرها 30 في المئة من حقل الغاز الطبيعي (لفيثان) في الكيان بقيمة تصل إلى 2.5 مليار دولار. هذه الشركة يعود نجاحها في حقل الغاز المكتشفة قبالة ساحل أستراليا الشمالي الغربي، وكذلك تكنولوجيا «الغاز الطبيعي المسال»، وحصة ملكية (وودسايد) تكون من المساهمين الحاليين وهم «نوبل إنرجي» و «مجموعة ديليك» وشركة «ريشيو أول أكسبوريشن»، وقد نجحت «نوبل إنرجي» بصورة كبيرة في قيادة أعمال الحفر الاستكشافية قبالة سواحل قبرص والكيان، لكنها تفتقر للمؤهلات الخاصة بـ «الغاز الطبيعي المسال» الذي يمكن شحنه بواسطة الناقلات لجميع أنحاء العالم.

أما بشأن الدور الروسي فيشير التقرير إلى أن موسكو تتصرف بحذرة، فقد شاركت شركة «جازبروم» في العلاقة للغاز المناقصة لشراء حصة في حقل (لفيثان) ولكنها تفتقر إلى المؤهلات الخاصة بالغاز الطبيعي المسال. ويعتقد أن موسكو حذرت الكيان من أن روسيا هي الطرف الوحيد القادر على إقناع سورية وحزب الله بعدم استهداف أرصفتها البحرية بالصواريخ البحرية من نوع «ياخونت» الموجهة بالراراد التي زودتها روسيا لكل منها، ويخلص التقرير في أنه من غير المرجح أن يتم ضخ غاز «لفيثان» من الشاطئ للاستخدام المحلي الصهيوني حتى العام 2016، إلا أن الغاز من حقل «تمار» الذي تم اكتشافه 2009 سيبدأ بالتدفق في الربع الثاني من 2013. في الجزء الثاني سنتناول السؤال: أين سورية والصراع المحتدم فيها من كل ذلك؟

والفراغ وسفاسف الأمور. ذلك لا يعيننا في شيء. لا يعني المواطن البسيط المهذّب بانقطاع الكهرباء لأنه لا يجد ما يُنفقه لإضاءة ملامح أطفاله كي يتعرّف عليهم من بؤس وصُفرة ملامح من سوء التغذية. لا يعني المواطن البسيط الذي أدمن العناء من المهدي إلى اللحد. ليس عناء العلم والمعرفة، في طلب العلم «من المهدي إلى اللحد»، وطلبه «ولو في الصين»، العناوين وأثرها لم تُنح له الفرصة أساساً. أعني به عناء مطاردة الرغيف ما قبل أذان الفجر إلى أن يعود إلى قواعد إحباطه وقد كُهرَبته الشمس وحرارة إضافية في طقس هذا الجزء من العالم تضاف إلى كَهْرَبَة السياسات الصاعقة في صور خاصة، وخاصة جداً!

اختلطت العناوين حقناً في الحياة كما يجب. المضامين في غيابها وغيبوبتها. الإعلام الأعرج والأعور؛ بل الأعمى يَصوّر - وهما - تلك المضامين على أنها جنة مصغرة على الأرض. لا أحد يجرؤ على انتقاد الجنان التي لم نز ولم نسمع ولم نخطر على بال أي منا.

المضامين الصادقة والتي تنطلق من حرص ولا يديرها الفاسدون والصلوص والطرثون في علاقتهم مع الناس، ينتج عنها تغيير وفارق وأثر كبير في الحياة التي نحن في صدها. العناوين لم يثبت قط أنها أنجزت ذلك. لا يمكن للعناوين أن تنجز لمجرد رفعها بكل الكُلف التي يجب أن تدفع ولو على حساب فاتورة دواء لمن يخجل من أن يرفع صوته بالأئين وطلب النجدة.

المضامين تظل في غربتها الطويلة والمؤيدة. يُراد لها أن تكون وعوداً في الفراغ وفي رؤوس من أطلقوها. من تعينهم لن يصلهم شيء. من أطلقها وُجد ليستحوذ على كل مضمون مادام هو أب وأم وجد وخذة وخال وعمّ كل المضامين. هو الأصل ومن كان من المفترض به أن يكون عاملاً لديهم وقاتماً ومتعهداً راحتهم هم في آخر الهمم والالتفات. مُم لا أحد ولا أثر يدل عليهم بالممارسة والواقع المائل.

العناوين الفارغة هي التي خلقت الرّبات في العالم، والرّبات في التاريخ البشري؛ وخصوصاً حين تستهدف بفرانها مقامة الإنسان والقدف به في أكثر من مفازة من دون أي إشارة ودليل على أنه عبر إلى هذا الكوكب وكان أحد أرقامه على أقل تقدير.

يحضر الصديق الشاعر المشاكس المختلف الراحل الحاضر، أحمد راشد ثاني، ذات تسع في إمارة أبوظبي، كان ذلك في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، من دون مناسبة، ولم ينتظر مناسبة قط كي يُدهش من حوله: «في العناوين كثيراً ما تكمن اللعنة».



هاني الفردان

hani.alfardan@alwasatnews.com

مناقضات الحويحي

□ رد تجمع الوحدة على مقالين كتبتهما الأسبوع الماضي بخصوص مستجدات الشأن السياسي المحلي، ومواقف تجمع الوحدة بشأنها، إلا أن الرد جاء بشكل غير مباشر عبر مقابلة صحافية مع رئيس الهيئة المركزية بجمعية تجمع الوحدة الوطنية عبدالله سعد الحويحي للرد على جملة استفسارات وانتقادات وجهتها بشكل مباشر، ووجهها غيري أيضاً للتجمع وساسته، بشأن ما جاء في مؤتمرهم الصحافي الأخير.

أجمل ما في الرد غير المباشر على مقالتي «ولنا أيضاً حديث في القضاء»، هو تعزيز ما ذهبت إليه من تناقضات التجمع في أحديثه وتصريحاته، حيث أدت محاولات مسؤليه لتدارك أخطائهم وزلاتهم وهفواتهم وسقطاتهم الإعلامية، بأخطاء وزلات وهفوات وسقطات جديدة تزيد من الإرباك الذي يعيشه التجمع المختنق بانقساماته وخلافاته التي بلغت أشدها بوصولها للقضاء.

أول الزلات والمتناقضات السياسية للتجمع وساسته، نفي تشكيكه في القضاء، إذ أكد أستاذنا العزيز سعد الحويحي أن التجمع «موقفه ثابت في رؤيته لنزاهة القضاء واستقلاليت»، إلا أنه على رغم نزاهة القضاء وعدم التشكيك في ذلك يرى أن القضاء «مسيس» ويخضع للضغوط الخارجية التي تمارس على البحرين، فكيف يمكن أن نجتمع بين القيصيين «نزيه» و «مسيس» لم نفهم!

وقد نتاج أن نشرح لساسة التجمع معنى كلمة تسييس القضاء، وهي إخضاع العملية القضائية إلى حسابات سياسية حزبية أو فئوية. فقد يحكم القاضي حكماً يحقق مصلحة الجهة التي يخضع لها سياسياً، أو قد يدفع باتجاه ذلك إذا رآه محققاً لهذه المصلحة. في الحالتين يكون القاضي قد خرج عن قواعد الاستقلالية، وخضع لاعتبارات سياسية، وقد اتهم التجمع القضاء بوضوح، بالضعف لـ «ضعف خارجي»، وهي الأساس سياسية من دول أجنبية.

التجمع «لا يشكك في القضاء» كما قال الحويحي، إلا أنه يعود بعد سطور ليقول: «لا نشكك في القضاء بشكله العام، حتى لا يكون هناك طعن في كامل المؤسسة القضائية، غير أن الأمر المتعلق بالأحكام الأخيرة تحديداً، نعتقد أن هناك تأثيرات للضغوط الخارجية

أدت إلى هذه النتيجة من الأحكام»، ما يعني أن التجمع يشكك في جزء من القضاء، وبعض القضاة وليس كلهم، فالتعميم سيكون مأساوياً وكارثياً على التجمع، وقد يجزء لتبعات سياسية لا يحمد عقباها في الوقت الراهن!

التجمع «لا يشكك في القضاء»، ولكنه فقط «يرفض تسييس القضاء والتدخل فيه»، و «الازدواجية في تطبيق القانون»، والانتقاص من حق (أهل الفاتح) في إحلال الأمن والأمان لهم ولجميع المواطنين والمقيمين (الأهم أولاً أهل الفاتح وقبل جميع المواطنين، لإيضاح الصورة فقط)، واستغلال توصيات بسويوني لمكافأة من أجرم من حق الوطن والمواطنين والمقيمين، والرضوخ للضغوط الأجنبية من أية دولة كانت، كل ذلك وهو يؤكد «لا نشكك في القضاء»، فماذا بقي ليشتك فيه أصلاً؟

أما بخصوص «الأب المصفوع»، وما تحدّث فيه في مقالتي الأسبوع الماضي «المحمود والأب المصفوع»، فقد حاول الحويحي تفادي «الصفعة» المريرة التي تلقاها التجمع بعد تصريحات رئيس التجمع عبدالمطيف المحمود، واتهامه «الأب المصفوع» بـ «الإرهابي» من دون بيّنة أو دليل، وردّات فعل الناس الغاضبة، ومحاولات التبرير التي لم تسع وزارة الداخلية نفسها لذلك، بل أذانت الواقعة بشكل صريح وبلا مبررات.

الحويحي قال إن «بيان التجمع الذي ألقى خلال المؤتمر الصحافي الأخير لم يضمن عبارات يقصد منها الاستنفاف من حق أي مواطن أو إهدار كرامته»، عزيزي الحويحي، ربما لم تقرّ أو تسمع بيان تجمعك في المؤتمر على رغم وجودك على منصته وألقاه المحمود، وأنصحك بمراجعتها على الموقع الإلكتروني للتجمع ونشرت الصحف المحلية، وبالتحديد في الفترة الخامسة منه السطران الثاني والثالث ما نصه «غير أن ما حدث خلال اليومين الماضيين جعل آمالنا تلك التي كنا نريد أن نحدثكم عنها تتراجع كثيراً على ضوء تلك الأحداث ودلالاتها، فبينما تقوم الدنيا ولا تقعد عن صفة وجهها رجل من رجال الأمن لأحد المشاركين في حوادث العف والإرهاب»!

وسؤالي لأستاذنا الحويحي: هل اتهام المصفوع بالمشاركة في «حوادث العف والإرهاب» ليس انتقاصاً من حق مواطن؟ أليست اتهاماً خطيراً بـ «الإرهاب»، من دون دليل ولا بيّنة... من تجمع يراعي الله في كل أعماله، ويريد أن يحيى الدين والوطن وإنصاف المواطنين، فأين الإنصاف والعدل من ذلك القول الزور؟ وهل سيقبل العزيز الحويحي أن يُقال عنه «إرهابي» مثلاً من دون أن يستشعر بالماهنة والإمانه؟

ألا تستوجب تلك السقطة السياسية والأخلاقية الاعتذار العلني والصريح، بدلاً من التبرير والتهرّب بأذات وإهية، تتم عن فقر حقيقي في القدرة على المصارحة والاعتذار عن الأخطاء، بدلاً من الاستخفاف بكرامة المواطنين والتبرير لما حدث، لمجرد أن المصفوع ليس من «أهل الفاتح».

نصيحة لتجمع الوحدة وساسته، قبل الحديث، راجعوا ما تقولون، لتحسين أنفسكم من السقطات، وليس عيباً أن تعترفوا بالخطأ، بل العيب هو الإصرار عليه والمكابرة والتبرير.

كونوا واضحين مع أنفسكم ومع جماهيركم، ليقتنعوا بأذاتكم وممارساتكم، فقد تَمَرَّقَ القوم من حولكم، وتفرقوا عنكم لكثرة زلاتكم وسقطاتكم.

الأزمة السورية وعلاقتها بالنفط والغاز الطبيعي (1)



عبدالله جناحي

كاتب بحريني

□ هل للأزمة السورية علاقة بالاكتشافات النفطية الضخمة في الكيان الصهيوني؟ وما دور وعلاقة قطر وتركيا وإيران وروسيا ودول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة ولبنان بهذه الاكتشافات والأزمة السورية؟ وبالتالي هل احتمالية هذا الصراع العسكري والسياسي في سورية الذي يتابعه العالم ظاهرياً وراءه المخفي مصالح اقتصادية ضخمة؟

يحاول هذا المقال أن يكشف وراءه عبر متابعة التحليلات والتصريحات المتوافرة التي تكشف بعض جبل الجليد المخفي لغاية الآن في أعماق مؤسسات وأروقة الحكم في هذه الدول. ففي تقرير أعده الفريق الاقتصادي بجمعية «وعد» عن هذه الاكتشافات نسرد ملخصه:

تشير معظم المقالات الإنجليزية إلى أن اكتشاف الحقل الصهيوني «لفيثان» البحري للغاز الطبيعي يعد أحد أهم اكتشافات الغاز في 2010، إلى لم يكن أكبرها في العالم لغاية الآن، إلا أنه ليس بجديد على الكيان الصهيوني أن يكتشف مثل هذه الحقول في مياه البحر المتوسط. فكان أول اكتشاف له في 1999 لحقل «ماري-بي» الذي استمد منه نحو 2.8 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 10 سنوات حتى نضب احتياطيه في أغلب الظن. تلاه اكتشاف حقل تمارم البحري الذي يعد قريباً من حيفا، وقدر احتياطيه بحسب بعض الجهات الصهيونية الرسمية أنه قد يفي باحتياجات هذا الكيان للغاز الطبيعي لمدة 20 عاماً. وهنا تأتي أهمية حقل «لفيثان» حيث صرح البعض في الحكومة الصهيونية بأنه، إن تمت إدارته بحكمة، فيمكن للكيان الصهيوني أن يُصدر الغاز لأول مرة في تاريخه، وحقن البعض أن تكون الأردن ودول أوروبا أول المستوردين له.

وقدرت بعض الجهات احتياطي لفيثان بنحو 16 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (أي نحو 450 مليون متر مكعب) في الطبقة الأولى (لفيثان 1) على عمق نحو 5.170 متراً من البحر التي تعد سهلة التنقيب نسبياً، أما في الطبقة الثانية، على عمق 7.500 متر، فقد قدر البعض أن هناك احتياطياً إضافياً لـ 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي (270 مليون متر مكعب)، إضافة إلى 600 مليون برميل من البترول، وهو احتياطي كبير بالنسبة للكيان الصهيوني والعديد من الدول على رغم صغره مقارنة باحتياطي السعودية على سبيل المثال (والمقدر بنحو 262 مليار برميل). وقد حاولت شركة «Noble Energy» التي اكتشفت هذا الحقل وتعد أحد المساهمين في الشركة التي تديره حالياً، التنقيب في الطبقة الثانية، إلا أنها لم تنتج نظراً لعدمها وعدم امتلاك التكنولوجيا المناسبة.

إن اكتشاف هذه الحقول في حوض البحر المتوسط من شأنه أن يخفف على الكيان الصهيوني استيراد الغاز الطبيعي من الخارج واستيراد الفحم الحجري اللذين يوفران الطاقة لمستهلقيه «الإسرائيليين» والشركات، حيث يستخدم الكيان في توليد ثلثي الطاقة التي يحتاجها من الفحم الحجري، ونحو 26 في المئة من الغاز الطبيعي، وقدرت دراسة لتسعى لخدمات الأبحاث بالكونغرس الأميركي، للكاتب مايكل راتنر أن «حقوق داليت وتامار ولفيثان يمكنها أن تؤمن احتياجات إسرائيل من الغاز لمدة 100 سنة». ويقدّر البعض الآخر أن إجمالي الاحتياطيات

في هذه الحقول نحو 26 مرة أعلى من استهلاك الكيان الصهيوني الحالي الذي يصل إلى نحو 330 مليون قدم مكعب في اليوم.

يذكر أن الخلاف على الحدود الإقليمية للمياه هي بين الكيان الصهيوني ولبنان وجمهورية قبرص (اليونانية) وشمال قبرص (التركية)، ولم تكن سورية طرفاً رئيسياً في الموضوع، كما لم يكن قطاع غزة جزءاً من الجدل أيضاً.

إلا أنه يبدو أن هذا الحقل يقع بشكل عام في مياه فلسطين المحتلة، ولم تحتج قبرص واليونان بتاتاً على الحدود حيث تعد علاقة الكيان الصهيوني مع اليونان بشكل عام علاقات ودية، وتبع اكتشاف الحقل زيارات متعددة بين ممثلي حكومات البلدين، منها زيارة تلتهاهو لرئيس اليونان حينها، باباندريو، ومعه وزير الطاقة. وقدر البعض أن الجزء الذي قد يكون تحت حدود قبرص الإقليمية هو جزء بسيط جداً من الحقل، ولا يبدو حقيقة أن ما يزعمه لبنان بوقوع الحقل في مياهه الإقليمية أفتح الأمم المتحدة أو دول العالم، كما هو من المتوقع، وخصوصاً أن لبنان والكيان الصهيوني لم يوقعا على اتفاقيات حول حدود مياههما الإقليمية.

وقد حلل البعض أولاً أن الكيان الصهيوني لن يتمكن من تصدير أي من غاز حقل لفيثان من دون موافقة الدول المجاورة التي حتماً سيحتاج إليها لنقل الغاز المسال من الحقل، إلا أن أخباراً جديدة علقت شبكة «رويترز» تشير إلى أن الشركات التي تدير الحقل تبحث عن مساهمين جدد في الشركة لتوفير المال الكافي لعمليات التنقيب العميقة، وإحدى الشركات التي عبرت عن اهتمامها شركة «غازبروم» (Gazprom) الروسية العملاقة، التي يمكن أن تسهل عملية النقل حتماً، إضافة إلى شركات أخرى كـ «جي دي إف سويس» (GDF Suez) التي تدير جزءاً كبيراً من غاز مصر.

بيد أن تقريراً صدر في ديسمبر 2012 عن قناة «الجزيرة» أوضح وجود تفاهات بين الكيان الصهيوني ولبنان وبإشراف الولايات المتحدة الأميركية على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حيث أشار التقرير نقلاً عن صحيفة «هارتس» إلى أن مستوطنة أميركا وصفتها بالكبير قال: «إن الولايات الأميركية المتحدة نقلت إلى (إسرائيل) ولبنان مؤخراً خريطة تتضمن صيغة حل وسط لاقتسام مخزون الغاز الطبيعي في شرقي البحر المتوسط». وجاءت هذه الوساطة الأميركية بهدف ترسيم حدود المياه الاقتصادية بينهما، ووفق الصحيفة فإن الحدود البحرية بين الكيان ولبنان وتنقسم إلى قسمين، خط 12 ميلاً عن الشاطئ لكل دولة على جانبيه سيادة كاملة، وخط آخر بطول نحو مئة ميل فأكثر يسمى «منطقة اقتصادية حصرية» أو «مياهاً اقتصادية»، وفيها لكل دولة حقوق اقتصادية وبحثية على المقدرات الطبيعية.

وكشفت الصحيفة أن نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشئون الطاقة عاموس هوكشتاين، كشف عن تفاصيل الوساطة في مؤتمر عقد في معهد «إسبن» بواشنطن في 29 نوفمبر 2012 حين أشار إلى أن الخطة تستند إلى القانون والاتفاقيات الدولية، وقال: «إن الولايات المتحدة معنية بالوصول إلى اتفاق بين لبنان و(إسرائيل) وقبرص بشأن ترسيم الحدود في المياه الاقتصادية لكل دولة، والهدف من الوساطة هو «خلق أجواء تسمح للشركات الأجنبية بالوصول واستثمار الأموال في التنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة (التي تعمل بها حالياً شركة «نوفيل إنرجي» الأميركية) من دون خوف أممي». وأشارت الصحيفة إلى أن لبنان كان قد تقدّم في أغسطس 2010 إلى الأمم المتحدة بحدود للمياه الاقتصادية، وإن هذه الحدود لم تتضمن مخزوني الغاز الكبيرين في الحقلين «تمار» و «لفيثان» اللذين تشغلها شركتان إسرائيلية وأميركية، وإن حكومة الكيان اتخذت قراراً في يوليو 2011 بتحديد مجال حدوده الاقتصادية، وعلى أساس المقترحين



الرمز الإلكتروني للعدد